

شروط استخدام بطاقة مسبقة الدفع بالعملة المحلية يجب قراءة شروط استخدام بطاقة الدفع المحلي (تداول) قبل ملء طلب الإصدار وفي حالة التوقيع على طلب الإصدار , يعد موافقة منكم على إصدار البطاقة بالشروط المذكورة أدناه.

1. التعريفات:

1. يقصد بالمصرف : مصرف شمال أفريقيا – مصرف تجاري وله فروع بمختلف المدن الليبية ويمتلك منظومة تشغيل الكترونية خاصة بإدارة حسابات عملائه ومقره الرئيسي طرابلس – الظهرة – شارع خالد بن الوليد.
- المقصود بالبطاقة : بطاقة دفع بالعملة المحلية تحمل شعار المصرف وشبكة رصيد .
2. يعد ملء نموذج شراء البطاقة وشروط الاستخدام ملزمة لصاحب البطاقة بمجرد التوقيع على النموذج ولا يعتد بأي اعداز في تفسير الشروط.
3. مدة البطاقة: 3 سنوات من تاريخ الإصدار , قابلة للشحن في مدة البطاقة , مع إمكانية إيقاف البطاقة بموجب طلب كتابي (مع تحمل صاحب البطاقة كافة مصاريف إيقاف البطاقة)
4. يقر حامل البطاقة بأنه اطلع على قائمة العمولات والرسوم المعتمدة من المصرف.
5. يوافق صاحب البطاقة على خصم رسوم الإصدار والاشتراك ونسبة الخصم والسقف الذي يحدده المصرف من رصيد البطاقة.
6. يكون صاحب البطاقة مسئولاً مسؤولية مطلقة أمام المصرف عن المصاريف والالتزامات المترتبة على فقد أو إهلاك أو سوء استخدام البطاقة.
7. يحق للمصرف أن يخصم تلقائياً , أي مبلغ سبق إضافته للبطاقة بطريق الخطأ , دون الرجوع إلي صاحب البطاقة , مع الالتزام بإخطار حامل البطاقة بذلك.
8. لا يكون المصرف مسئولاً بأي وجه إذا رفضت أي جهة قبول البطاقة مادام قنوات ونقاط البيع لشبكة رصيد متاحة عند الغير.
9. تعتبر جميع الرسائل النصية التي يرسلها المصرف لصاحب البطاقة على رقم هاتفه صحيحة ما لم يخطر المصرف بما يفيد تغييره فور حدوث التغيير بموجب خطاب كتابي.
10. المصرف غير مسئول عن أي خلافات تحدث بين صاحب البطاقة والتجار حول السلع والخدمات المختلفة التي حصل عليها منهم بموجب البطاقة , إلا إذا كان وجه الخلاف له علاقة بالأمر الفنية.
11. إذا قام صاحب البطاقة بتسليم الرقم السري أو البطاقة أو كليهما لأي جهة يكون صاحب البطاقة مسئولاً مسؤولية مطلقة على ذلك ولا يحق له الرجوع على المصرف بقيمة تلك العمليات.
12. في حال فقدان أو سرقة البطاقة يكون صاحب البطاقة مسئولاً مسؤولية مباشرة في التبليغ عن ذلك إما بالحضور الشخصي لأحد فروع المصرف أو بالاتصال بمركز الاتصال لدي المصرف.
13. ولا تكون المسئولية على المصرف إلا بعد إخطاره رسمياً يحق للمصرف إيقاف استخدام البطاقة أو إلغاؤها في أي وقت مع إخطار صاحب البطاقة بأسباب الإلغاء والتي من ضمنها الجريمة الالكترونية أو لأسباب قضائية وعلى صاحب البطاقة تسليمها فوراً , ويحق له استرجاع نسبة من المصاريف المتعلقة بإصدار البطاقة ورسوم الاشتراك التي خصمت منه مقدماً
14. يمكن لصاحب البطاقة متابعة رصيد بطاقته من خلال نقاط البيع المحلية , وفي حال الاعتراض على أية عملية فإنه يتعين عليه تقديم اعتراض كتابي إلي المصرف في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ قيد العملية المعترض عليها وإلا يعد ذلك موافقة منه على ذلك. كما يوافق ويقر صاحب البطاقة بأن سجلات المصرف الخاصة بالمنظومة التي تنفذ بالبطاقة آلات نقاط البيع دليل على العمليات المنفذة بواسطة البطاقة , وهي نهائية وملزمة لصاحب البطاقة ومخول لخصم قيمتها من حساب البطاقة , وفي حال طلب مستندات الشراء المنفذة من قبله يجوز للمصرف موافقته بذلك مقابل مصروفات تقيد على حساب البطاقة
15. يجوز لصاحب البطاقة طلب إلغاء البطاقة على أن يظل التزامه قائماً وسارياً فيما يخص التعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء , كما يحق له استرداد أية أرصدة متبقية في حساب البطاقة من خلال المصرف في فترة لا تقل عن ثلاثين يوم عمل بعد خصم المصاريف المترتبة على الإلغاء.
16. يخضع حساب البطاقة للقوانين الرقابية داخل دولة ليبيا.
17. المصرف غير مسئول عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تنشأ نتيجة سوء استخدام أو أي سبب آخر خارج عن إرادة المصرف.
18. في حال ضياع أو سرقة البطاقة يتحمل صاحب البطاقة مصاريف إعادة إصدار البطاقة , أما في حالة إصدار بدلاً عن بطاقة معيبة عند أول استعمال فيتحمل المصرف تكاليف إعادة الإصدار ما لم يكن العيب ناتجاً عن سوء استعمال.
19. في حال ورود إشعارات للمصرف خاصة برد قيمة عملية بيع (مردودات) تمت باستخدام البطاقة فإن المصرف يضيف بحساب البطاقة المبلغ المستحق له والسابق قيده عليه.
20. المصرف غير ملزم بشحن البطاقة ما لم تكن القيمة قد أضيفت للحساب التجميعي الخاص بشحن البطاقات.
21. لا يلتزم المصرف بإرسال صور – لصاحب البطاقة – من مستندات الشراء المنفذة بواسطة صاحب البطاقة , ويجوز موافاة صاحب البطاقة بصورة من تلك المستندات بناء على طلب كتابي منه مقابل مصروفات تقيد على حساب البطاقة.
22. يخضع هذا العقد وما تضمنه من شروط وتعهدات إلزامية للقوانين الليبية, وأي نزاع ينشأ حول تفسيره أو تنفيذه يكون النظر لأحكام القوانين الليبية واللوائح المعمول في ليبيا ويختص القضاء الليبي بنظر المنازعات التي تنشأ بين الطرفين.
23. يحتفظ المصرف بحقه في تعديل وتغيير هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر مع الإعلان عن هذه التعديلات في وسائل الإعلان المختلفة بالمصرف , قبل التعامل بها بمدة أسبوعين على الأقل , وبعد العمل موافقاً عليها إذا استعمل البطاقة بعدها دون اعتراض.
24. يلتزم صاحب البطاقة بعدم استعمالها في شراء السلع والخدمات المحرمة شرعاً أو غير المصرح بها قانوناً.
25. البطاقة ملك للمصرف ولا يحق لمن صدرت له التنازل عنها بأي صورة كانت إلا بموافقة المصرف.
26. في حال ما إذا كان صاحب البطاقة وقع عقده عن طريق رب العمل (الشركة) فشحن البطاقة لا يكون الا عن طريق رب العمل.
27. يقر الأجنب بقبول النسخة العربية من نموذج الشراء ولا يشترط توفير نسخة مترجمة بالانجليزية , وتعتبر النسخة العربية هي الأصل الذي يؤخذ به أمام المحاكم الليبية.
28. للمصرف والشركة الحق في تحديد السقف اليومي والشهري للبطاقة دون الرجوع إلي صاحب البطاقة.

التوقيع